

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٧٢

الخميس ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	ألمانيا	السيد آيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبنون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشابين
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد موراليس
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا



12-34155 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لويس مورينو - أوكامبو المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن إلى السيد مورينو - أوكامبو.

السيد مورينو - أوكامبو (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بتقديم إحاطتي الإعلامية الثالثة لمجلس الأمن بشأن أنشطة مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

خلال الجلسة التي أحطت فيها المجلس علما لأول مرة (انظر S/PV.6528)، ركزت على أهمية اتخاذ المجلس للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بتوافق الآراء، وأعلنت بأننا سنطلب إصدار مذكرات توقيف خلال الأسابيع اللاحقة. وعزز ذلك التوافق الكبير في الآراء ما حظي به مكتبي من تعاون، ومكنه من عرض قضية أولى في غضون شهور قليلة.

وعندما أحطت المجلس علما للمرة الثانية (انظر S/PV.6647)، شرحنا بأن مذكرات التوقيف التي أصدرها القضاة في ٢٧ حزيران/يونيه، قد فصلت الجرائم المرتكبة ضد المدنيين في طرابلس والمناطق الأخرى الخاضعة للقذافي. وخلص القضاة إلى أنه من أجل وقف الجرائم وحماية المدنيين من الضروري اعتقال الأفراد الثلاثة الذين تقرر أنهم يتحملون المسؤولية الكبرى: معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وأبلغ المكتب السلطات الليبية بأنها إذا قررت محاكمة نفس الأشخاص عن نفس الجرائم قيد التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية، عليها أن تقدم طعنا في مقبولية الدعوى يبت فيه قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

واليوم، أبلغ المجلس أن السلطات الليبية اعتقلت سيف الإسلام القذافي وقدمت هذا الطعن. قدم الطلب في ١ أيار/مايو ويشير إلى أن المدعي العام الليبي بدأ في، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تحقيقا في جرائم خطيرة، تشمل القتل والاغتصاب، يزعم أن سيف الإسلام القذافي ارتكبها خلال ثورة عام ٢٠١١، بما في ذلك في الفترة بين ١٥ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١١. ويرد في الطلب أيضا أن الحكومة الليبية ملتزمة بالحفاظ على أعلى المعايير الدولية في كل من سير تحقيقاتها وأية محاكمات لاحقة.

وقالت السلطات الليبية أيضا أن سيف الإسلام القذافي محتجز في ظل أوضاع لائقة، ويزود بكميات كافية من الأغذية الجيدة النوعية، وله حق الاتصال بالمحكمة الجنائية الدولية وتأمين خدمات محام محلي من اختياره. وحظي أيضا بزيارات من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية وأفراد الأسرة، ويحصل على الرعاية الطبية الملائمة وخدمات طب الأسنان، ولا يتعرض لاعتداء بدني. هذا ما قدمته الحكومة الليبية إلى القضاة.

وبعد تقديم الطعن الليبي في مقبولية الدعوى، طلبت الدائرة التمهيدية ملاحظات من مختلف أطراف الدعوى، فضلا عن مجلس الأمن. تنص المادة ٥٩ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية على أنه ينبغي إخطار الجهات المحيلة للحالة، في هذه الحالة مجلس

الأمن، بالطعن وفي معرض استجابتها يجوز أن تطلب التمثيل أثناء نظر الطعون المتعلقة بالولاية. وأحال قلم المحكمة الإخطار عن طريق مذكرة شفوية إلى الأمين العام.

هذه المرة الأولى في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية القصير التي تطلب فيها دولة الولاية القضائية لإجراء تحقيق وطني ضد نفس الشخص وفي نفس الحوادث قيد التحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية. يتعلق الطعن بصميم نظام العدالة الذي أقره نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨. على الدول الوطنية الالتزام الأساسي بمباشرة الإجراءات القانونية ويكون تدخل المحكمة الجنائية الدولية مكملا. سيقدم الادعاء ملاحظاته بشأن هذا الطعن في مقبولية الدعوى، كما طلبت الدائرة التمهيدية في ٤ حزيران/يونيه.

أريد أن أكون واضحا. ليس هناك شكوك بشأن المبادئ القانونية. يرتكز نظام روما الأساسي إلى أولية الإجراءات القانونية الوطنية. وكما ذكر في عدة مناسبات في ما يتعلق بدارفور وحالات أخرى، لن يقيم المكتب النظام القضائي الليبي ككل. سوف يتحقق المكتب من الحالة الفعلية وفقا لمتطلبات نظام روما الأساسي، التي تشمل تدخل هيئة قضائية مستقلة ومحايدة. ويجوز لمجلس الأمن أن يقرر تقديم ملاحظات، لكن هذه مسألة قضائية سيبت فيها قضاة الدائرة التمهيدية.

اعتقلت السلطات الموريتانية أيضا عبد الله السنوسي في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢. وهو يخضع لطلبات تسليم من فرنسا وليبيا، فضلا عن طلب تسليم مقدم من المحكمة الجنائية الدولية. ستبت موريتانيا في المسألة.

ويواصل مكتبي جمع الأدلة في ما يتعلق بقضية ثانية في ليبيا بشأن جرائم جنسانية ارتكبت ضد الرجال والنساء على السواء. أكدت نتائج لجنة تحقيق الأمم المتحدة ارتكاب تلك الجرائم. يعي مكتبي الحساسية التي تحيط بالاغتصاب في ليبيا واعتمد استراتيجية للحد من تعرض الضحايا عن طريق التركيز على الحصول على الأدلة من الأطباء والجنود. والتحقيق يحرز تقدما.

يقدم تقرير لجنة التحقيق الصادر في ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/HRC/17/44) رؤية شاملة للجرائم التي ارتكبت في ليبيا. هناك آلاف الادعاءات بجرائم ارتكبتها قوات القذافي وآلاف الأشخاص المدعى ضلوعهم في هذه الجرائم رهن الاحتجاز. لا يزال كثيرون منهم غير خاضعين لولاية السلطات الوطنية ويزعم أنهم يتعرضون لسوء المعاملة أو التعذيب على أيدي قوات الثوار. هناك أيضا مزاعم بارتكاب جرائم ضد المدنيين في طوارغة، ولا تزال هناك أسئلة بحاجة إلى إجابات تتعلق بظروف وفاة معمر القذافي.

وبالإضافة إلى ذلك، خلصت لجنة تحقيق الأمم المتحدة إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تستهدف عمدا المدنيين في ليبيا. ومن بين ٢٥ ٩٤٤ ضربة جوية و ٧ ٦٤٢ قذيفة جو - سطح استخدمت، أوردت اللجنة أدلة في ما يتعلق بخمس ضربات جوية تشير التقارير إلى أنها أسفرت عن ضحايا من المدنيين. وأحيط مكتب المدعي العام علما على النحو الواجب بنتائج لجنة التحقيق. لا يتمتع المكتب بولاية لتقييم النطاق المناسب لولاية منظمة حلف شمال الأطلسي في ما يتعلق بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، لكن المكتب يطلب مزيدا من المعلومات عن هذه الحوادث الخمس التي حددتها لجنة التحقيق.

إن حكومة ليبيا ملتزمة باستراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا. وفي حين أن الحكومة تواجه تحديات في العديد من الجبهات، يجب أن تظل هذه الاستراتيجية الشاملة أولوية إذا أرادت الحكومة أن تبين أنه لن يجري التسامح مع الإفلات من العقاب بعد الآن. يجب أن تعالج الاستراتيجية على سبيل الأولوية مسألة نقل

آلاف المحتجزين إلى السلطات المركزية وفرزهم، والتحقيق في ما إذا كانت الادعاءات بارتكاب هؤلاء المحتجزين لجرائم لها ما يسوغها، والتدابير لضمان إنصاف الضحايا والإفراج عن أولئك الذين لا يوجد أساس للتحقيق معهم.

اسمحوا لي أن أتشاطر مع المجلس تجربة شخصية عشتها عندما زرت طرابلس. كنت في بهو الفندق الذي أقيم فيه عندما اقترب مني رجل وقدم لي ابنه البالغ من العمر تسعة أعوام. قال إنه ظهر على شاشات التلفزيون وهو يحمل راية الثوار، ومن ثم استهدفته قوات القذافي، واعتقلته واغتصبته داخل دبابة. وقد استطاع اقتفاء أثر مرتكب الجريمة، الذي اعتقل. ولهذا السبب أجد من المهم أن أروي هذه القصة. إنه أحد آلاف الحالات التي تعين على السلطات التعامل معها. لكن السلطات أفرجت عن الرجل، نظرا لعدم وجود دليل أو شهود ضده. سألني الأب ماذا يجب أن يفعل. إنه يملك السلاح، هل عليه أن يقتل الرجل؟ لكنه قال أنه لا يريد أن يكون قاتلا. إنه لا يريد سوى إنصاف ابنه. ما هذا إلا مثال واحد فقط على آلاف المشاكل التي يتعين على ليبيا مواجهتها في الأشهر المقبلة.

في الوقت نفسه، ينبغي تفكيك جميع مراكز الاعتقال غير الرسمية وغير المعترف بها، واتخاذ كل الخطوات الممكنة للحد من إساءة المعاملة أو التعذيب. لقد أعربت الحكومة الليبية عن التزامها بإجراء تحقيقات ومحاكمات تصدياً لأخطر الجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف. واعتمدت الحكومة الليبية قانوناً للعدالة الانتقالية تُشكل بموجبه لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة يمكن أن تسهم في تعزيز سيادة القانون في البلد.

سيقوم مكتبي بأداء مهمته في التحقيق مع الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية العظمى عن أخطر الجرائم في إطار ولاية المحكمة الجنائية الدولية، مع احترام الإجراءات الوطنية الحقيقية. سيرصد المكتب عن كثب الإجراءات الوطنية في ليبيا. ويقوم مكتبي أيضاً بجمع المعلومات عن الأنشطة التي يقوم بها خارج ليبيا كبار المسؤولين في عهد القذافي ممن يُزعم تورطهم في جرائم تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي ويُقال أنهم ما انفكوا يسعون إلى زعزعة الحالة في ليبيا.

أود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على أهمية ما تحقق من إجماع في اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي حدد الحاجة إلى إقامة العدل في ليبيا من أجل كفالة السلام والأمن. وتجدد ذلك الإجماع خلال إحاطاتي السابقة ومؤخراً في اتخاذ القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢) الذي ينص على أن المجلس:

”[...] يتطلع إلى مستقبل لليبيا يقوم على أساس المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“، (القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، الفقرة الرابعة من الديباجة).

لهذا الالتزام بالعدالة وسيادة القانون دور محوري في حالة الراهنة لما بعد انتهاء الصراع. مؤخراً، خلال زيارتي إلى طرابلس ومصراته في نيسان/أبريل، أعرب أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي وأفراد من الجمهور الليبي عن تقديرهم العميق للتدخل الحاسم لمجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية. لقد بدؤوا التمرد، مطالبين بتطبيق العدالة في الجرائم المرتكبة في سجن أبو سليم في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، لأنهم كانوا يعتقدون أن العدالة ما كانت لتحقق تحت حكم نظام القذافي. الآن، أعربت الحكومة عن امتنانها، وعن اقتناعها بضرورة اغتنام هذه اللحظة التاريخية لتحقيق العدالة لجميع الضحايا الليبيين.

ويظل مكتبي ملتزماً بالعمل مع الحكومة الليبية ومع المجلس للمحافظة على هذا الجهد المشترك ولكفالة تحقيق العدالة لجميع الضحايا في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مورينو – أوكامبو على إحاطته.

وسأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى السيد مورينو – أوكامبو على إحاطته اليوم. وأحطنا علماً بتقريره الثالث، المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

بادي ذي بدء، أود أن أذكر أن باكستان ليست من الموقعين على نظام روما الأساسي، أو عضواً في المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإننا نعترف بحقوق وواجبات الدول الأعضاء في المحكمة.

لقد تطورت الحالة في الشهور الأخيرة. فقد ألقي القبض على الشخصين المتبقيين اللذين أصدرت المحكمة مذكرتي توقيف بحقهما. وأحطنا علماً كذلك بالطعن في مقبولية الدعوى الذي رفعته الحكومة الليبية فيما يتعلق بإحدى القضايا تحت المادة ١٩-٢ (ب) من نظام روما الأساسي. ونحيط علماً برغبة السلطات الليبية في محاكمة هذين الشخصين أمام المحاكم الليبية.

وكذلك لاحظ الوفد الباكستاني أن المدعي العام طبّق المادة ١٩-٧ من نظام روما الأساسي بتعليقه التحقيق في أنشطة سيف الإسلام القذافي إلى أن تبت المحكمة في مسألة المقبولية. كما نحيط علماً بحقيقة أن نظام روما الأساسي، وفقاً لمبدأ التكامل، ينص بوضوح على أن القصد من المحكمة الجنائية الدولية هو أن تكون مكمِّلة للولايات القضائية الوطنية وأن الأولوية تُعطى للإجراءات الوطنية. وقد أشار المدعي العام أيضاً إلى تلك النقطة في إحاطته اليوم.

لذا، فإننا نأمل أن يُنظر بإيجابية إلى طلب السلطات الليبية التحقيق مع هذين الشخصين ومحاكمتهما. ونتطلع إلى صدور قرار قضاة الدائرة التمهيدية بشأن مقبولية الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية. وفي حال جرت محاكمة هذين الشخصين في ليبيا، فإن على السلطات الليبية أن تضمن حماية حقوقهما واحترام الإجراءات القانونية الواجبة. أما بخصوص التحقيقات التي شرعت فيها المحكمة فيما يتعلق بالجرائم الأخرى التي يُزعم ارتكابها في ليبيا، فإننا نتوقع أن يقوم المدعي العام بإجراء تحقيقات شاملة ومحايدة.

واسمحوا لي بأن أختتم بالتذكير بأن الهدف الأساسي للمجلس والمجتمع الدولي هو تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في ليبيا من أجل مصلحة الشعب الليبي.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطته بشأن عمل مكتبه والإجراءات المتخذة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لطالما أشرنا إلى أن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإحالته الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية يمثل معلماً تاريخياً في محاربة الإفلات من العقاب. يدل قرار مجلس الأمن بالإجماع القاضي بإحالة الحالة على أهمية دور العدالة والمحاسبة في تسوية الصراعات وصون السلم والأمن الدوليين. لقد ساعدت الإحالة في إبقاء المحاسبة وسيادة القانون عنصرين أساسيين في عملية انتقال ليبيا من مستقبل سلمي وديمقراطي.

نحن مسرورون بما أبلغ به المدعي العام من أن مكتب حُظي بدرجة عالية من التعاون من شتى الدول وغيرها من الجهات الفاعلة استجابةً لطلبات المساعدة التي قدمتها المحكمة. وكما ذكر ذلك المدعي العام في إحاطته، فإن ليبيا تقدمت إلى المحكمة مؤخراً بطعن في مقبولية الدعوى على أساس أنها تقوم بالتحقيق بصورة نشطة مع سيف الإسلام القذافي في نفس القضايا التي تهم المحكمة الجنائية الدولية وفي قضايا أخرى. ووصفت ليبيا أيضاً بالتفصيل الخطوات التي

اتخذتها لإجراء ذلك التحقيق، وأعربت عن التزامها بالمعايير الدولية في العملية.

إنها للحظة مهمة، لليبيا وللمحكمة. يقوم نظام روما الأساسي على نظام العدالة التكميلية، ويتضمن أحكاماً للتعامل مع حالات ترغب فيها دولة ما لديها ولاية قضائية في تولي القضايا بنفسها. في هذا الصدد، يشجعنا ما أبلغ عنه المدعي العام من تعاونٍ يجده مكتبه حالياً من ليبيا. لذلك، فإن الأمر يعود في النهاية – كما قال المدعي العام – إلى القضاة ليقرروا الإذعان للإجراءات الليبية أو عدمه.

وبينما تمضي إجراءات المحكمة الجنائية الدولية قدماً، فإننا لن ننفك نحث الحكومة الليبية على أن تحافظ على تعاونها مع المحكمة، وأن تلتزم بواجباتها الدولية، بما في ذلك بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). بالإضافة إلى ذلك، سنظل نؤكد أن من الضروري أن تتخذ ليبيا جميع الخطوات اللازمة لكفالة أن يمتثل اعتقال سيف الإسلام القذافي وأي إجراءات محلية إضافية امتثالاً تاماً لواجبات ليبيا الدولية.

علاوة على ذلك، ثمة الكثير من العمل الذين يتعين القيام به على الصعيد المحلي في ليبيا، ليس فقط للمحاسبة على الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الماضي، بل أيضاً من أجل كفالة وجود نظام عدلي فعال في المستقبل. ومن المهم للغاية أن تبني ليبيا نظاما نزيها وذا مصداقية للعدالة الجنائية يكفل المعاملة الإنسانية والالتزام بالقواعد الإجرائية القانونية ويتماشى مع الالتزامات الدولية لليبيا في مجال حقوق الإنسان.

ونتفق مع المدعي العام في أن حكومة ليبيا تواجه تحديات حاسمة في تولي حبس آلاف المحتجزين الذين لا تزال الميليشيات أو السلطات المحلية تحتجزهم وفي اتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاق سراحهم سريعا أو البت في قضاياهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لاحتياجات الحكومة الليبية وهي تستعد للقيام بهذه المهمة الإدارية واللوجستية والقضائية الهامة.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء أنماط الاغتصاب التي وثقتها لجنة التحقيق الدولية، على نحو ما يبرزه تقرير المدعي العام. ومن أجل الضحايا الأفراد وبغية تحقيق سلام دائم وشامل في ليبيا، فإن جرائم العنف الجنسي والجنساني يجب ألا تمر دون عقاب. وسيكون من المهم ضمان وجود مساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع الأطراف للقوانين المعمول بها في ليبيا، بما في ذلك الهجمات المزعومة التي ارتكبت ضد مدنيين بسبب ولائهم المتصور لنظام القذافي. ولا يمكن أن يستقيم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب مع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع الجرائم المزعومة سيكون جزءا حاسما من الجهود المبذولة لبناء دولة ديمقراطية وشاملة للجميع، توفر لجميع الليبيين، من جميع الخلفيات، مستقبلا وفرصة للمشاركة في إعادة بناء بلدهم. ويسعدنا أن نسمع أن الحكومة تعكف حاليا على وضع استراتيجية شاملة لمعالجة هذه القضايا، ونؤيد التزام وزارة العدل المعلن بإجراء إصلاحات في قطاع العدالة. ونرحب بملاحظات حكومة ليبيا الواردة في مذكرتها إلى المحكمة الجنائية الدولية والتي تفيد بتقبلها للمساعدة والدعم من المجتمع الدولي في هذا العمل الهام. ونحن نعمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمجتمع الدولي لمساعدة السلطات الليبية على تحقيق تلك الأهداف لإصلاح قطاع العدالة.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد مورينو – أوكامبو على إحاطته الإعلامية وتقريره الثالث عن الحالة في ليبيا، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

إننا ندعم الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق مع جميع الذين شاركوا في أعمال غير قانونية خلال الأحداث في ليبيا. وهناك معلومات كافية تدل على ارتكاب أشخاص من نظام القذافي ومن المتمردين على السواء لجرائم. غير أننا لم نسمع حتى الآن عن أي ملاحقات قضائية لخصوم القذافي، بمن فيهم من اشتركوا في الانتقام من الزعيم الليبي السابق. ولا تزال هناك تساؤلات أيضا بخصوص الجرائم التي يحتمل أن يكون مسؤولون كبار من الدول المشاركة في العملية التي قادتها منظمة حلف شمال الأطلسي قد ارتكبوها. وينبغي التحقيق في جميع حالات الاستخدام غير المتناسب أو العشوائي للقوة التي أدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين خلال الصراع.

واختصاص المدعي العام يشمل تحديد ما إذا كان أي طرف من أطراف الصراع قد ارتكب جرائم، وذلك للتأكد مما إذا كانت هناك مؤشرات على ارتكاب أعمال إجرامية مثل الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وفي هذا السياق، نرى أن من المهم مواصلة تقييم البيانات الواردة من لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى لدراسة العمل المستقبلي للمحكمة الجنائية الدولية على أساس قرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

نحيط علما بالرغبة المعلنة للسلطات الليبية في مقاضاة سيف الإسلام القذافي، بما في ذلك ضمانات بالتزام حكومة ليبيا بأعلى معايير العدالة. ونعتقد أن محاكمة مرتكبي أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي هي في المقام الأول مسؤولية الدولة المعنية ذاتها. واختصاص المحكمة الجنائية الدولية يكمل الولاية القضائية الوطنية ولكنه لا يحل محلها.

ومن الواضح أيضا أن الحكومات لا تكون دائما في وضع يمكنها من التصدي لهذه المهمة بمعرفتها. ويمكن أن تتمثل إحدى العقبات أمام القيام بذلك في افتقاد البلد إلى نظام قضائي قادر على الاستمرار ويعمل وفقا للمعايير الدولية. غير أنه في هذه الحالة، فإن المسألة الرئيسية هي ما إذا كانت السلطات الليبية تتخذ خطوات حقيقية للتحقيق في الجرائم المرتكبة. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة من البلد عن تسبب الهزات اللاحقة للصراع في ارتكاب أعمال عنف وجرائم إضافية.

إننا نؤكد مرة أخرى على أهمية الوفاء بالضمانات القانونية المناسبة عند إقامة العدالة في مرحلة ما بعد الصراع. ونحن نرى أنه يجب على المحكمة الجنائية الدولية تيسير تنفيذ ذلك. ونتابع عن كثب عمل المحكمة في هذا المجال.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على تقريره وعلى الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم. كما أود أن أشيد به للعمل الجاري وللجهود التي يبذلها مكتبه لاستجلاء الحقيقة والتحقيق في جميع الوقائع والأدلة ذات الصلة بتقييم المسؤولية الجنائية بموجب نظام روما الأساسي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الوثيق الذي لا يزال مكتب المدعي العام يجده من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن التآزر بين المكتب ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، حسبما يؤكد تقرير المدعي العام. ونرحب أيضا باتصالات المكتب المستمرة مع السلطات الليبية ودعم الحكومة المعلن للمحكمة والإقرار بالدور الإيجابي الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في منع وقوع المزيد من العنف في البلد.

تشدد البرتغال على أهمية المساءلة وضرورة مكافحة الإفلات من العقاب في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان. وهذه أهداف عالمية توجه الأمم المتحدة وتدخل في صميم شواغل المجتمع الدولي.

ونشكر المدعي العام على ما قدمه من معلومات مستكملة حول حالات معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. والمعلومات المقدمة تسلط الضوء على الخطوات الإجرائية التي اتُخذت لتقديم المتهمين الأخيرين إلى العدالة وعلى مختلف الاتصالات التي يجريها المكتب مع السلطات الليبية، وكذلك مع الكيانات الأخرى ذات الصلة، لضمان تقديمهما للمحاكمة. وسنتابع عن كثب التطورات المستقبلية بشأن تلك الإجراءات، آخذين بعين الاعتبار الدور الهام الذي ينيطه النظام الأساسي بالمحكمة في البت في مقبولية الدعوى ضد سيف الإسلام القذافي عقب الطعن الإجرائي المقدم من الحكومة الليبية. ونحن نثق تماما بالمحكمة في تقييمها للحالة من أجل التأكد من أن المحاكمة ستُجرى مع الامتثال الكامل للمعايير الدولية. وبالمثل، لدينا نفس التوقعات بشأن القضية ضد المتهم الآخر وضرورة تقديمه للمحاكمة على وجه السرعة.

كما نشكر المدعي العام على المعلومات المقدمة حول التحقيقات الجارية. ونتطلع إلى مزيد من التطورات في ما يتعلق بالتحقيق في الجرائم الجنسانية ونمطي الاغتصاب المحددين في تقرير لجنة التحقيق (A/HRC/17/44). وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لحرص المكتب على ضمان حماية الضحايا أثناء جهوده للتحقيق، وبالتالي منع الحالات التي يمكن أن تزيد من معاناة الضحايا من خلال التشهير بهم والانتقام منهم.

والتقرير يقدم لنا بيانا مقلقا بالانتهاكات الخطيرة الأخرى التي حدد تقرير لجنة التحقيق أنها قد ارتُكبت في ليبيا أثناء الصراع وبعده، والتي تخضع الآن لتمحيص التحقيقات التي يجريها المدعي العام. وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هي انتهاكات بغض النظر عن أي من يثبت أنه مسؤول عنها. وأعمال الانتقام غير مقبولة ولكل شخص الحق في محاكمة عادلة. وحالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري يجب أن تتوقف وأن تتم مساءلة مرتكبيها. وينطبق الشيء نفسه في ما يتعلق بأعمال الانتقام من المدنيين الذين يُعتقد أنهم من الموالين للقذافي، على نحو ما توحي به الإجراءات التي اتُخذت ضد المدنيين من سكان مدينة طوارغة، والمحددة في التقرير. وهذه نتائج خطيرة يجب، إن ثبتت صحتها، محاسبة المسؤولين عنها. وبموجب اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، لا يمكن العفو عن مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ختاما، نحن نتطلع إلى إجراء تحقيق كامل وتام في الادعاءات المتعلقة بجميع الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في ليبيا. ونشجع المدعي العام ومكتبه على مواصلة جهودهما بالتعاون مع السلطات الليبية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجميع الكيانات ذات الصلة من أجل تحديد هوية المسؤولين عن هذه الجرائم والتأكد من تقديمهم للمحاكمة، حيث أننا نؤمن بأن العدالة حجر الزاوية للمجتمعات السلمية والديمقراطية وهي، بالتالي، عنصر أساسي في بناء المؤسسات في ليبيا.

السيد موراليس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد مورينو - أوكامبو، المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية على عرضه تقريره الثالث إلى مجلس الأمن.

نرحب بالتقدم المحرز في العملية الانتقالية في ليبيا، على الرغم من ضعفها، ونحن على ثقة بأنه سيتوطد مع مرور الوقت، ويصبح أكثر وضوحاً. وعليه نثق بأن الانتخابات المقبلة ستوفر أساسا سليما لإعادة بناء دولة تكفل حقوق الإنسان وسيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب.

ونرى في الوقت نفسه، أن من الأهمية بمكان مواصلة تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام. ومن الأهمية الحاسمة أن تنفذ هذه الهيئات الولايات المنوطة بها مع وجوب تقديم ما يلزم ذلك من دعم ومساعدة من جميع الدول، بما فيها تلك التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي.

وينبغي لنا توخي الحذر في كل الأمور بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن. ويجب ألا يتحول دعمنا إلى تدخل في قرارات المحكمة أو الضغط عليها. ومن رأي غواتيمالا أن علينا توخي الحذر في إبداء أي ملاحظات بشأن التحدي الذي تواجهه الحكومة الليبية فيما يتعلق بمقبولية الدعوى المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي. وفي ذلك الصدد، وعلى الرغم من تقديرنا للعمل الذي اضطلع به مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية في القضية المرفوعة ضد ذلك الشخص، فإنه يجب علينا أن نعتبر مشاركة السلطات الليبية في سير الدعوى أمرا إيجابيا. ونرى أن رغبة السلطات الليبية في إثبات قدرة نظامها القضائي على مواجهة هذا التحدي الفريد مؤشر إيجابي.

ونرى باختصار أنه يجب على الدائرة التمهيدية أن تبت في الطلب الذي قدمته حكومة ليبيا. وأيا يكن القرار الذي تتوصل إليه الدائرة التمهيدية، فإننا نعتقد أنه يجب إبلاغ مكتب المدعي العام بجميع الخطوات والقرارات التي اتخذت في هذا الشأن.

أخيرا، وفيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت في ليبيا، فإن موقفنا يتمثل في وجوب متابعة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا بغض النظر عن مرتكبيها. ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة فيما يتعلق بجرائم نوع الجنس التي ارتكبت أثناء الصراع، ونحن على ثقة بأن التحقيقات في هذه الجرائم ستستمر.

ونرى أن من الضروري أيضاً – من أجل دعم سيادة القانون في ليبيا – أن تكون جميع مراكز الاحتجاز تحت سيطرة قوات الأمن الوطنية. فمن غير المعقول أن تظل مراكز الاحتجاز هذه تحت سيطرة جماعات لا تمثل حكومة ليبيا، ويمكن استخدامها من قبل الجماعات نفسها بوصفها وسائل لانتهاك حقوق الإنسان. ونحن على ثقة من أنه سيتم التحقيق في هذه الانتهاكات، وسيقدم الدعم اللازم للجهود المبذولة من أجل وضع حد لهذه الحالة. ويجب على حكومة ليبيا، بدورها، أن تتخذ إجراءات محددة لتجنب تصنيف المجموعات العرقية بغية انتهاك حقوقها.

السيد لوليشكي (المغرب): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أتوجه للسيد مورينو – أوكامبو بالشكر على عرضه الشامل والواضح لتطورات تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي التي وقعت في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

لقد عبّر المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا أكثر من مرة عن التزامه بإنشاء دولة ديمقراطية تستجيب لطموحات جميع مكونات الشعب الليبي الشقيق، والتأسيس لسمو الحق والقانون الكفيل بضمان حقوق الجميع. كما عبّر المجلس الوطني أكثر من مرة عن التزامه بمعالجة جميع الخروقات التي استهدفت المواطنين الليبيين بدون تمييز.

وفي هذا السياق، بادر المجلس الوطني الانتقالي في وقت مبكر بالاتصال والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وتزايد حجم هذا التعاون تدريجيا من خلال بعثات التحقيق المرسلة إلى ليبيا، آخرها المهمة التي قادها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ليبيا في نيسان/أبريل الماضي ولقاؤه مع كبار المسؤولين الليبيين. كما أعلنت سلطات ليبيا باستمرار دعمها للمحكمة الجنائية الدولية، واستعدادها

للاستمرار في التعاون معها من أجل ضمان العدالة للضحايا، وهذا ما عكسه التقرير الأخير للسيد المدعي العام.

و لم يفت على السلطات الليبية الجديدة التأكيد على أن القضاء الوطني الليبي قادر على إجراء محاكمات نزيهة وعادلة لكل هؤلاء. وهي محاكمات تحترم المعايير الدولية التي تضمن للمتهمين الحق في الدفاع، وتمكّن الشعب الليبي في نفس الوقت من معرفة الحقيقة وتجاوز احتقانات الماضي. وبناء على مبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، ففي هذه الحالة تثبت أولوية القضاء الوطني الليبي على ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

لقد برهنت السلطات الليبية، كما أكد ذلك تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أن ليبيا لن تحمي الأشخاص الذين يثبت في حقهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ولن تسمح بإفلاتهم من العقاب، وأنها بصدد القيام بتحقيق فعال وحقيقي، وتوفير الظروف لإجراء محاكمات عادلة.

ومن هذا المنطلق، فإن إعلان سلطات ليبيا أنها تستوفي متطلبات مبدأ المقبولية وفقا لنظام روما الأساسي، ورغبتها في إجراء تحقيقات وطنية عادلة ونزيهة، وملاحقة قضائية، كل هذا يستجيب للمعايير الدولية التي تتوخى تجنب الإفلات من العقاب، والتي تقضي أساسا، أولاً باحترام سيادة ليبيا وتحقيق العدالة على يد القضاء الوطني الليبي من خلال احترام المعايير القانونية الدولية. ثانيا، إجراء محاكمات عادلة للمسؤولين عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وبالتالي إحقاق الحق للضحايا وذوي حقوقهم. ثالثا معالجة تراكمات الماضي التي تشمل خروقات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووضع استراتيجية شاملة للتصدي لجميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب. رابعا وأخيرا، تشجيع العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية قصد تجاوز مخلفات الماضي وبناء المستقبل.

وفي هذا النطاق، نحيي اعتماد ليبيا مؤخرا لقانون العدالة الانتقالية وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة الوطنية. كما نعرب عن استعداد المملكة المغربية للاستمرار في مشاطرة إخواننا في ليبيا تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، فيما يتعلق بمعالجة رواسب الماضي والحيلولة دون تكرار خروقات حقوق الإنسان.

لقد عانى الشعب الليبي الشقيق خلال عشرات السنين من هضم حقوقه الأساسية في العيش الكريم والاستفادة من ثرواته الطبيعية. وبرهن خلال كل هذه السنين على صبر وجلد وشجاعة، وبرهن كذلك على أمل في انبثاق فجر الحرية والكرامة والديمقراطية. نحن على يقين بأن ليبيا الجديدة، قادرة على التجاوب مع طموحات جميع شرائح الشعب الليبي الشقيق، والإسهام بالتالي في استقرار وأمن وتعاون منطقة المغرب العربي بكاملها.

السيد ماشابين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود التعبير عن عرفاننا الصادق للسيد لويس مورينو – أوكامبو على تقريره المرحلي. وفي السياق نفسه، فإننا ندعم عمل مكتب المدعي العام ونقدر للغاية جهود المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص تحقيق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في ليبيا. وتتوافق تلك الجهود مع التزامنا بالتصدي للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة.

دعمت جنوب أفريقيا القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقمنا بذلك على أساس التزامنا منذ أجل طويل بالتصدي للإفلات من العقاب فيما يخص الجرائم الخطيرة. إننا لا ندعم أي جهد أو إجراء ينجم عنه النظر إلى المحكمة على أنها تستخدم لمآرب سياسية أو كأداة لتعزيز الأهداف السياسية. لذلك

السبب، نواصل دعوة المجلس إلى أن يكون مبدئيا بشأن جميع القضايا في ليبيا التي أحيلت إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونضع في اعتبارنا سيادة الولايات القضائية الوطنية، حتى في قضية الحالة الليبية. في هذا الصدد، أحطنا علما بالمذكرة التي قدمتها السلطات الليبية بشكل رسمي للمحكمة الجنائية الدولية. ونتطلع إلى حكم المحكمة ونأمل في حصول تعاون مع أي حكم تصدره المحكمة.

إننا نجدد دعوتنا إلى إجراء تحقيق شامل في الجرائم، لا يركز فقط على القوات الموالية للقذافي، لأن ذلك سيطيل من أمد تصور عدالة المنتصر. ويظل يساورنا القلق جراء الحالة السياسية والأمنية في ليبيا. لكننا نشيد بالليبيين نظرا للتقدم الثابت الذي يحققونه سعيا منهم لبناء ليبيا ديمقراطية، تقوم على أساس المساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان.

إننا نحث السلطات الليبية على معالجة حالة المعتقلين، خصوصا المهاجرين الأفارقة والأفارقة السود المشتبه في دعمهم نظام معمر القذافي. واعتقالهم التعسفي المستمر والتقارير التي تفيد عن وقوع تعذيب، لا تبشر بالخير بشأن الجهود المبذولة لبناء مجتمع يقوم على احترام حقوق الإنسان والكرامة.

السيد إيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود شكر المدعي على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره الذي قدمه للمجلس. إننا مدينون للجهود المستمرة التي يبذلها المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية إجمالا من أجل تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونواصل إيلاء أهمية كبيرة لضمان ألا تظل الفظائع التي ارتكبت في ليبيا من دون عقاب. تحقيقا لذلك الغرض، يتعين تحديد الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

والدليل على أن كامل المجتمع الدولي يتشاطر هذا الهدف، يتمثل في النسبة المبهرة لتعاون الدول مع طلبات المساعدة المقدمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية، التي سلط المدعي العام الضوء عليها في تقريره. وأود أن أؤكد للمدعي العام استعداد ألمانيا لدعم التحقيقات الجارية والاستجابة لأية طلبات مساعدة.

اسمحوا لي بالتعليق بشكل مقتضب بخصوص عدد من التطورات، الذي سلط عليها المدعي العام الضوء في تقريره.

أولا، من دواعي سرور ألمانيا إحاطتها علما بالقبض أخيرا على عبد الله السنوسي، وإمكانية مساءلته على ارتكابه جرائم ضد الإنسانية، بموجب المادة ٧ من نظام روما الأساسي. وبينما نحيط علما بأن طلبات عدة لتسليمه لا تزال معلقة، فإننا ندعو جميع المعنيين إلى ضمان أن يواجه السنوسي محاكمات شاملة تغطي جميع الجرائم التي يشتبه بأنه ارتكبها خلال السنوات العديدة التي كان فيها أردأ الرجال الأقوياء سمعة في نظام القذافي.

ثانيا، تتابع ألمانيا عن كثب التطورات الحاصلة بشأن حالة السيد سيف الإسلام القذافي، فضلا عن مسألة الولاية القضائية في قضيته. ونشيد بجهود المحكمة فيما يخص تسليط الضوء على الظروف القانونية والفعلية لسجن السيد القذافي. وفي الوقت نفسه، يظل يساورنا قلق بالغ لأن السيد القذافي لا يزال في السجن بالزنتان، ونقله إلى سجن يقع تحت السيطرة الكاملة للسلطات الليبية لا يزال معلقا.

لكن الجانب الآخر المتبقي بشأن هذه المسألة يتعلق بمسألة الولاية القضائية والخطوات الصائبة الواجب اتخاذها من قبل السلطات الليبية من أجل تمكين المحكمة من استعراض المذكرات الليبية ذات الصلة على نحو ملائم. كما أننا نحيط علما بأن الحكومة الليبية قد قدمت طعنا في مقبولية الدعوى طبقا للمادة ١٩-٢ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وألمانيا واثقة تماما من أن دائرة الإجراءات التمهيدية ستنظر في هذه المذكرة بشكل شامل

وكامـل، مـع الأخـذ في عـين الاعتبـار جميـع الجوانـب ذات الصلة، فضلا عن الهدف الشامل المتمثل في ضمان احترام مبادئ العدالة وأصول المحاكمات.

ثالثا، أود تسليط الضوء على أهمية ضمان تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا. إننا نقر بالتحديات الهائلة التي يواجهها المجلس الوطني الانتقالي في هذا الصدد، ونقر بالجهود التي تم بذلها لحد الآن. ويشمل ذلك، من جملة أمور أخرى، النقل المستمر للمعتقلين ليصبحوا تحت سيطرة السلطات الوطنية، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، في أعقاب اعتماد قانون عدالة انتقالية، والتحضير لوضع استراتيجية شاملة لتناول جميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا.

وفي الوقت نفسه، فإننا نتشاطر القلق الذي عبر عنه المدعي العام في تقريره. وينطبق ذلك بوجه خاص على الوتيرة البطيئة لترتيب نقل مسؤولية سَجْن المعتقلين من المليشيات والسلطات المحلية إلى السلطات الوطنية، والتدقيق في وضع هؤلاء من أجل التحديد السريع قدر الإمكان، لمن ينبغي أن يطلق سراحه ومن ينبغي أن يخضع للتحقيقات الجنائية.

وكما أشار إلى ذلك المدعي العام في تقريره، سجلت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في آذار/مارس ٢٠١٢، وقوع حالات اختفاء قسري وتعذيب في المراكز التي تقع تحت سيطرة المجالس العسكرية المحلية، والاستهداف الجماعي لمجتمعات محلية بكاملها ومعاقبتها بسبب تصور ولائها لنظام القذافي. ومن ثم فإننا ندعو جميع الذين لديهم سلطة فعلية في ليبيا إلى التقيد بمعايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق والامتناع عن القيام بأية أفعال تجسد الجوانب المظلمة من ماضي ليبيا، بدلا من حاضرها ومستقبلها بوصفها عضوا مقبولا بالكامل من لدن المجتمع الدولي.

أخيرا، أود شكر المدعي العام على الحقائق الواضحة الواردة في تقريره فيما يخص عمليات منظمة حلف الشمال الأطلسي في ليبيا. وتتوافق تلك الملاحظات بالكامل مع ما هو معروف جيدا ومفاده: أن منظمة حلف الشمال الأطلسي لم تتعمد استهداف مدنيين لكن بدلا من ذلك اتخذت احتياطات كثيرة لضمان عدم وقوع ضحايا من المدنيين. علاوة على ذلك، تعاونت المنظمة بشكل كامل مع لجنة التحقيق الدولية بشأن ليبيا، وقدمت قدرا كبيرا من المعلومات، التي يتعين رفع السرية عن كثير منها من أجل مساعدة اللجنة في عملها.

السيد تاثام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر بدوري المدعي العام على تقريره بشأن الحالة في ليبيا. فليبيا تقف على رجليها من جديد. حيث يزدهر المجتمع المدني ويستأنف الاقتصاد نشاطه مع التصديق على الميزانية الوطنية وإعادة فتح سوق الأسهم. ويجري العمل ببرامج تسجيل المقاتلين من الثوار. وقد أدى إصرار وتضحية الشعب الليبي إلى احتمال تنظيم أول انتخابات ديمقراطية خلال أكثر من جيل. إن المجتمع الدولي يواصل الاضطلاع بدور داعم لمرحلة الانتقال السياسي، وتوفير المساعدة التقنية قصد الاستجابة للاحتياجات الليبية.

إن الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي، يقودان عملية بناء ليبيا جديدة ومسالمة ومزدهرة. وعبر الزعماء الليبيون باستمرار وبشكل واضح عن التزامهم بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان كجزء من تحقيق ليبيا مسالمة، تقسم ثروتها بين شعبها. إننا نحث السلطات الليبية على ضمان الوفاء بتلك الالتزامات العامة.

في ذلك الصدد، نرحب بتعاونها الوثيق مع لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم

المتحدة، والتقدم الذي أحرز فيما يخص نقل مسؤولية مرافق الاعتقال إلى الحكومة. ومن أجل إحراز مزيد من التقدم، على السلطات الليبية مواصلة فرز جميع المحتجزين والإفراج عن المحتجزين دون سبب وجيه. عليها أن تحقق مع جميع المدانين بارتكاب اعتداءات ومحاسبتهم والمضي قدما في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

يدرك المجتمع الدولي العوائق التي تواجه الحكومة الليبية بعد ٤٢ عاما أفرغ خلالها القذافي مؤسسات الدولة من مضمونها. نحن على استعداد لتقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وكما قلنا من قبل، ينبغي أن تدعو التطورات في ليبيا جميع الحكومات إلى التوقف والتفكير قبل أن تستخدم العنف ضد شعوبها. سيكفل المجتمع الدولي محاسبة الأفراد المسؤولين داخل هذه الحكومات، سواء أمام محاكمها أو أمام المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية. الإفلات من العقاب لم يعد مقبولا.

إن المملكة المتحدة ممن يؤيدون المحكمة الجنائية الدولية بقوة. ونحيط علما بالعمل التفصيلي الذي اضطلع به المدعي العام ومكتبه أثناء الزيارات إلى ليبيا خلال الأشهر الست الماضية ونشكره وموظفيه. كان لجهودهم دور هام في التصدي للإفلات من العقاب وتحقيق المساءلة في بلد افتقر إليها للأسف منذ مدة.

ونرحب باستمرار تعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية في ما يتعلق بأوامر الاعتقال الصادرة بحق سيف الإسلام القذافي للاشتباه في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية ونحيط علما بأن السلطات الليبية قدمت طعنا في مقبولية الدعوى بادئة التحقيقات الليبية الجارية في الجرائم المدعى أنه ارتكبها. ونلاحظ مع الاهتمام، كما ورد في تقرير المدعي العام، الإجراءات الليبية المتخذة للتحقيق في قضية سيف. لا بد من تقديمه إلى العدالة أمام محكمة قانونية مستقلة.

وفي ما يتعلق بمنظمة حلف شمال الأطلسي، نشدد على الجهود الواضحة التي بذلها الحلف من أجل تقليل خطر وقوع ضحايا من المدنيين إلى الحد الأدنى، كما سلم كل من تقرير المدعي العام وتقرير لجنة التحقيق (A/HRC/19/68) المؤرخ في ٨ آذار/مارس. لقد جرى التخطيط بدقة لجميع الضربات الجوية التي نفذها حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك استخدام الذخائر الدقيقة التوجيه والمراقبة والاستطلاع الاستخباريين لضرب أهداف عسكرية مشروعة. لقد تعاونت منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل كامل مع تقرير لجنة التحقيق ونظرت في كل ادعاء قابل للتصديق بإلحاق ضرر بالمدنيين جرى عرضه عليه.

اضطلعت سلطات المملكة المتحدة حتى الآن بدور في تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية عن طريق الدعم الكامل للمدعي العام وفريق المحققين العاملين معه، وفقا لما يطلب وعندما يطلب. ونشجع جيران ليبيا على مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك في ما يتعلق بعبد الله السنوسي، المحتجز في موريتانيا.

السيد أوساريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو – أوكامبو، على تقريره الثالث بشأن تنفيذ الجزء ذي الصلة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها إلى المجلس اليوم. وأود أيضا أن أغتنم الفرصة لأشيد به وتفانيه وعمله الدؤوب من أجل العدالة.

يقدم هذا التقرير معلومات مستوفاة عن الحالة التي بلغتها حالة المقاضاة وإجراءات المحاكمة، التي بدأت بإحالة المجلس إلى المحكمة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونقدر

أيضا المعلومات التي تلقياها بشأن التحقيقات الجارية التي قد تؤدي إلى فتح قضية ثانية باتهامات بارتكاب جرائم جنسانية.

يعتقد وفدي أن من الجوانب الأساسية في هذه المرحلة توفير التعاون الضروري مع المحكمة الجنائية الدولية من قبل جميع الأطراف المعنية، امتثالا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). يقدم التقرير الثالث للمدعي العام إشارات مشجعة إلى الموقف الإيجابي المتخذ في هذا الصدد من جانب الدول، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم غير أطراف، ومن جانب هيئات دولية معينة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق.

ونحيط علما بصفة خاصة أنه، في ما يتعلق بمجموعتي الإجراءات القانونية المتعلقة بجرائم القتل والمقاضاة لأسباب سياسية، القضية ضد سيف الإسلام القذافي والقضية ضد عبد الله السنوسي، فإن الحكومة الليبية عملت لتبين عزمها على التعاون مع المحكمة. وعلاوة على ذلك، أكدت في عدة مناسبات، اعتزامها متابعة تحقيقات وإجراءات قانونية وطنية نزيهة ومحايدة تفي بشروط المقبولية الواردة في نظام روما الأساسي.

وأظهرت حكومة ليبيا أيضا عناية خاصة في المهمة الصعبة المتمثلة في حفظ الأدلة، ذات الأهمية الحيوية في مرحلة المحاكمة، سواء كان ذلك أمام المحاكم الوطنية أو المحكمة الجنائية الدولية. ونشيد بهذا السلوك. ونعتقد أيضا أن الدعم من المجتمع الدولي وتقديم التعاون ضروريان كي تبقى السلطات الليبية على المسار المحدد، الذي من شأنه ضمان أن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في ليبيا لن تمر دون عقاب.

وفي ما يتعلق بالقضية ضد سيف الإسلام القذافي، نتابع باهتمام بالغ تطور الطعن في مقبولية الدعوى الذي قدم إلى المحكمة، والذي ستبت فيه الدائرة التمهيدية قريبا. على هذه الدائرة أن تقرر إذا كانت السلطات الليبية تحقق بالفعل حسب الأصول المرعية والعناية الواجبة في الجرائم ضد الإنسانية المتهم بارتكابها سيف الإسلام القذافي. وبصرف النظر عن القرار الذي ستتخذه المحكمة، فإنها تتصرف عند إصدار قرارها امتثالا لمبدأ التكاملية، الذي يشكل العمود الفقري لنظام العدالة الجنائية المجسد في نظام روما الأساسي.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): استمعت بعناية شديدة للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مورينو – أوكامبو.

في الوقت الراهن، دخلت عملية الانتقال السياسي في ليبيا مرحلة حرجة. ونأمل أن يحافظ الشعب الليبي على الوئام الإثني ويصون الوحدة الوطنية ويتصدى بفعالية لجميع التحديات ويحقق في موعد قريب استقراره الاجتماعي وإعماره السياسي والاقتصادي.

ستجرى الانتخابات البرلمانية في ليبيا في حزيران/ يونيه. إنها ذات أهمية بالغة في تعزيز عملية الانتقال السياسي الليبية. وتأمل الصين أن تمضي الحكومة المؤقتة لليبيا، وفقا لخريطة الطريق لعملياتها السياسية وجدولها الزمني، قدما باطراد في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم والمساعدة لجهود التعمير الوطنية في ليبيا. لا يزال موقف الصين بشأن مسألة المحكمة الجنائية الدولية بدون تغيير. ونأمل أن تكون إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ذات الصلة عند تنفيذ القرارات ذات الصلة مواتية لجهود التعمير في ليبيا. ينبغي التقيد الصارم بتنفيذ القرار.

يشير كل من تقارير لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان وتقارير المحكمة الجنائية الدولية إلى أن أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين. يساور الصين القلق إزاء هذا الأمر. يحق لمجلس الأمن ويجب عليه معرفة الحقيقة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدعي العام مورينو - أوكامبو على تقريره الثالث وعلى عرضه اليوم. أود أن أدلي بأربع ملاحظات.

أولا، كانت فرنسا من مقدمي القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يظل مثالا على قدرة المجلس، والمجتمع الدولي بصفة أعم، على الاتحاد واتخاذ إجراء سريع. منذ منتصف شباط/فبراير ٢٠١١، ونظرا للفظائع التي ارتكبها القادة الليبيون، أدنت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي أعمال العنف التي ارتكبها نظام القذافي. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أحال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. بدأ ذلك عملية أتاحت، ببيان العزلة التامة للمجرمين بصورة لا لبس فيها ودون تردد، إنقاذ آلاف الأرواح. وفي الوقت الذي تنتهج فيه السلطات السورية العنف ضد السكان المدنيين، ومن بينهم غالبا الأطفال، يجب أن يؤكد المجلس من جديد رسالته بشأن سيادة حكم القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في جميع الظروف.

ثانيا، في ما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية، بعد اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، باشر المدعي العام تحقيقه في فترة ثلاثة أشهر. وفي ١٦ أيار/مايو، قدم ثلاثة طلبات بإصدار أوامر اعتقال. في ٢٧ حزيران/يونيه، أصدر القضاة مذكرات التوقيف.

وهكذا، أظهرت المحكمة الجنائية الدولية قدرتها على سرعة التصرف وممارسة الضغط على منظمي ومرتكبي الفظائع. ومكّنتنا أيضاً من فهم آلية العنف في ليبيا. في ذلك الصدد، فإن القرارات القضائية بالغة الدلالة: فمذكرات التوقيف بشأن الجرائم ضد الإنسانية تصف الهجمات المتعمدة والمنهجية على المدنيين وأساليبها - من اختفاء قسري واعتقال تعسفي وتعذيب - التي استخدمت بغرض سحق كل أشكال معارضة معمر القذافي. لقد لاحظنا، بعد مضي أكثر من عام على وقوع تلك الأحداث، أن المجتمع الدولي يميل أحياناً إلى نسيان التاريخ. أحياناً يقول لنا بعض الناس إن معمر القذافي كان على ما يبدو مستعداً للتفاوض، وإن الثمن الذي دُفع لوضع حد لجرائمه كان باهظاً. بيد أن مذكرات التوقيف والوضوح الذي كشفت به عن الأوامر الصادرة بسحق المدنيين دليلٌ يمنع هذا النوع من إعادة كتابة التاريخ.

على ضوء الفظائع المرتكبة، بوسع المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يلجآ إلى هيئة قضائية محايدة ومستقلة ودائمة - وبالتالي جاهزة للعمل فوراً - من أجل تحديد مرتكبي الجرائم الرئيسيين. وعلى ضوء النموذج الليبي، فإن التقاعس أصبح، كما لم يكن أبداً من قبل، لا مبرر له.

ثالثاً، فيما يتعلق بمتابعة العملية، في تشرين الثاني/نوفمبر، وعدنا المدعي العام بتقرير شامل عن أنشطته. وقد تلقينا ذلك التقرير، ونحن نشكره عليه. قُتل معمر القذافي، ولا تزال هناك مذكرتا توقيف معلقتين، واحدة ضد سيف الإسلام القذافي والأخرى ضد عبد الله السنوسي. وطلبت السلطات الليبية محاكمة سيف الإسلام القذافي بنفسها. إنه لميزة عظيمة لذلك البلد الخارج من الصراع أن يرغب في تحمل مسؤولياته بتلك الطريقة. بل إنه لدرس لبلدان أخرى، مثل السودان، الذي لم يُبدِ أبداً الرغبة في أن يحاكم بنفسه الأشخاص الثلاثة الذين تتهمهم المحكمة الجنائية الدولية.

نرحب بحقيقة أن الحكومة الليبية اختارت أن تقدم طعنها في مقبولية الدعوى بما يتماشى تماماً مع نظام روما الأساسي. وكما قال المدعي العام، فإن القرار النهائي بشأن سيف الإسلام القذافي يعود إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية، وهو قرار واجب الإنفاذ. يمثل احترام ليبيا لواجباتها الدولية، بخاصة بموجب أحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، مؤشراً أساسياً لالتزامها بسيادة القانون.

فيما يتعلق بعبد الله السنوسي، طلبت المحكمة نقله، وطالبت فرنسا وليبيا بتسليمه. ونحن بانتظار رد موريتانيا.

قال المدعي العام أيضاً إنه سيواصل تحقيقاته في الجرائم الجنسانية التي يُزعم أن قوات القذافي ارتكبتها في ليبيا. ونحي الاهتمام الذي أُوليَ لكرامة الضحايا.

فيما يتعلق بالأشخاص الذين تعتقلهم المليشيات، أحال المدعي العام إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا (A/HRC/19/68)، مشيراً إلى الإساءات التي ارتكبت. ومثلما فعل هو، فإننا نشجع الجهود التي تبذلها السلطات الليبية لنقل المعتقلين ليكونوا تحت مراقبتها. وتكلم المدعي العام أيضاً عن المدنيين من بلدة تاورغا الذين كانوا أهدافاً للعنف في مصراته. ونحن نرحب بالمناقشات التي جرت مع الحكومة بشأن إعداد استراتيجية عامة لوضع حد لارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب في ليبيا.

وبخصوص الجرائم التي يُزعم أن منظمة حلف شمال الأطلسي ارتكبتها، أشار تقرير المدعي العام إلى أنه لا يوجد لا دليل ولا عناصر تشير إلى أن قيادة المنظمة خططت أو ارتكبت عن قصد جرائم ضد السكان المدنيين.

أما فيما يتعلق بحالات الضربات الجوية الخمس التي حددها لجنة التحقيق على أنها تسببت في خسائر مدنية، فإن رئيس الوزراء الليبي تعهد، هنا أمام مجلس الأمن، بإجراء تحقيق خاص به. وقالت المنظمة إنها ستقدم دعمها الكامل.

يجب أن تتواصل العملية التي ابتدرها القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). مكافحة الإفلات من العقاب أمر ضروري لبلد مثل ليبيا بدأ السير على طريق سيادة القانون. وبهذه المناسبة، فقد جدد المجلس للتو التأكيد على ذلك الاقتراح في القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢)، الذي أشار إليه المدعي العام. تتطلب مواصلة تلك العملية تعاون ليبيا التام مع مكتب المدعي العام مثلما تتطلب الدعم الكامل لعمل المحكمة من جانب المجلس والأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أشكر المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو – أوكامبو، على عرضه تقريره المرحلي عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ترحب توغو بعرض التقرير، الذي يقيم الإجراءات المتخذة، بخاصة فيما يتعلق باعتقال ومحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية على التراب الليبي في الفترة من ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ إلى النهاية المفترضة للصراع. ونشيد بالتعاون الذي أُرسي بين مكتب المدعي العام والحكومة الليبية لأجل تلك الغاية. تعبّر الاجتماعات التي عقدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل بين مكتب المدعي العام وبعض السلطات الليبية تعبيراً ملموساً عن ذلك التعاون، الذي يتمثل هدفه الرئيسي في جمع أدلة كافية لتوضيح الحقيقة بغيةَ الدفاع عن حقوق ضحايا الجرائم المزعوم ارتكابها.

لأجل تلك الغاية، نحيط علماً بالتزام السلطات الليبية بإجراء تحقيقات ومحاكمات نزيهة ومحايدة تتماشى مع المعايير الدولية في القضيتين المرفوعتين ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. لا يزال الأول معتقلاً في الزنتان لدى

أعضاء المليشيات التي ألقت القبض عليه، فيما لا يزال الثاني معتقلاً في موريتانيا، حيث جرى توقيفه.

نأمل أن توفر المناقشات التي جرت بين السلطات الليبية ومكتب المدعي العام فرصةً فريدة للتنفيذ القضائي لمبدأ التكامل من أجل ضمان محاكمتين عادلتين في هاتين القضيتين. ويحدو توغو الأمل في أن تحصل المحكمة، قبل الموعد النهائي في ٤ حزيران/يونيه، على المعلومات اللازمة للبت في طعن المقبولية الذي قدمته إليها السلطات الليبية.

ما انفك بلدي يساوره القلق إزاء المزاعم بوقوع جرائم جنسانية اتخذت أشكالاً من بينها الاغتصاب على نطاق واسع حتى داخل مراكز الاحتجاز والمستشفيات خلال الصراع. من الواضح أن تلك الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يقتصر ارتكابها على القوات الموالية لمعمر القذافي. وتعزو التقارير المتتالية الصادرة عن لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا تلك الأعمال أيضاً إلى الميليشيات وكتائب الثوار، كما أكدت ذلك مرة أخرى المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس في ٢٥ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6707). ويحدونا الأمل في أن تلقي السلطات الليبية والمحكمة كل ضوء ممكن على هذه الانتهاكات، وتحدد هوية مرتكبيها لكي يُحاسبوا على أفعالهم وتتحقق العدالة للعديد من الضحايا المتضررين.

في ١٠ أيار/حزيران، خلال المشاورات بشأن ليبيا، أعربت توغو، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، عن قلقها إزاء وجود العديد من مراكز الاحتجاز السرية التي تديرها كتائب الثوار حيث تُرتكب، على ما يبدو، أعمال تعذيب بحق المحتجزين. يجب أن تدفع تلك المعلومات، التي وردت بالفعل في تقرير لجنة التحقيق (A/HRC/19/68)، السلطات الليبية المختصة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للعثور على تلك المراكز غير القانونية وإغلاقها. نحث بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مرة أخرى على مساعدة السلطات الليبية في العمل على هذا المنوال.

تود توغو أن تغتنم هذه الفرصة التي تتيحها جلسة اليوم لترحّب بالتعاون القائم بين المحكمة والدول الأطراف والدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، وكذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، كجزء من التحقيق في الجرائم المزعومة. أما بخصوص المسألة الهامة جدا للتعاون بين الدول الأفريقية والمحكمة الجنائية الدولية، فإننا نأمل في أن تؤدي الزيارة التي قام بها مؤخرا السفير تينا إنتلمان، رئيس جمعية الدول الأطراف، إلى أديس أبابا في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو، حيث التقى كبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي، إلى تعزيز العلاقات حتى يتسنى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم النكراء من العقاب.

وسيتيح التعاون الجيد بين المحكمة الجنائية الدولية والدول الأفريقية إجلاء الغموض في ما يتعلق بمبدأ التكامل. وذلك هو السبيل الوحيد لإثراء المناقشات الجارية من أجل، ربما، منح اختصاص جنائي للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر المدعي العام، السيد لويس مورينو – أوكامبو، على إحاطته الإعلامية اليوم. كما نحيط علما بتقريره الثالث المقدم إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

الهند ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، وقد بينا وجهات نظرنا بشأن المحكمة الجنائية الدولية في عدة مناسبات. ولن أكرر هذه الآراء المعروفة جيدا.

لقد تغيرت الحالة في ليبيا بشكل ملحوظ منذ التقرير السابق للمدعي العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن (انظر S/PV.6647). فالشعب الليبي يشارك في معالجة آثار الصراع وبناء مؤسسات جديدة لتلبية تطلعاته الديمقراطية. وفي غضون ذلك، برز انتشار الأسلحة بوصفه مشكلة رئيسية تشكل تهديدا للاستقرار في ليبيا والمنطقة ككل. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، توفير المساعدة الكاملة للشعب والسلطات في ليبيا في هذه العملية. وتنفيذ عملية سياسية جامعة وذات قاعدة عريضة ترتكز إلى سيادة الدولة هو السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة الوطنية والتغلب على المشاكل العديدة التي تواجه ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي ظل هذه الظروف، نتوقع أن يجري المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا شاملا ومحايدا في جميع الجرائم التي يُزعم أن جميع أطراف الصراع في ليبيا قد ارتكبتها. ويجب ألا يتأثر المدعي العام باعتبارات غير قضائية ويجب أن يركز اهتمامه على المحاكمة فحسب من دون أن يصرف انتباهه إلى اعتبارات مصطنعة. وينبغي مساءلة جميع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم المشمولة بموجب نظام روما الأساسي بغض النظر عن أي طرف من أطراف الصراع ينتمون إليه. وينبغي ألا تعفي الاعتبارات السياسية أو غيرها من الاعتبارات غير القضائية أي شخص من الملاحقة القضائية عن الجرائم التي ارتكبت.

أخيرا وليس آخرا، من المهم أيضا ضمان أن تتقيد جميع الإجراءات التي يتخذها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أشد ما يكون التقيد بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ولا سيما الفقرة ٦ من القرار، المتعلقة بالدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أذربيجان.

بداية، أود أن أشكر السيد مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الإعلامية وعلى تقديم تقريره الثالث إلى مجلس الأمن.

أذربيجان ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإننا ننطلق من الفهم القوي المتمثل في أن حماية المدنيين واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم هي مسؤولية المجتمع الدولي ككل. وتؤيد أذربيجان الاهتمام المتزايد بهذه القضايا على المستوى الدولي وتؤكد على أهمية الخطوات التي اتخذت لحماية المدنيين والدفاع عن الحقوق وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة، بغض النظر عن صفتهم الرسمية.

ومن الواضح أن تدخل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا في ذروة أعمال العنف قد عزز عزم الشعب على وقف الجرائم وضمان العدالة للضحايا. ونرحب بالتعاون المثمر المستمر بين المحكمة والسلطات الليبية، ونشيد باستعداد الحكومة تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى المحكمة في سياق تحقيقها.

إن أذربيجان تدعم تماما المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا والجهود التي يبذلها من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد. ونعتقد أنه على الرغم من التحديات التي تواجه ليبيا في بيئة ما بعد الصراع المعقدة، فإن الحكومة قادرة على التغلب على المشاكل الموروثة وتعزيز المصالحة الوطنية وكفالة الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها في إطار المنظومة القانونية والقضائية الوطنية.

ونلاحظ أن حكومة ليبيا تحقق مع الأفراد بشأن الجرائم نفسها، فضلا عن جرائم أخرى، وبشأن نفس

السلوك الأساسي مثلما يفعل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما نلاحظ أنها ملتزمة بضمان إجراء تحقيقات فعالة وحقيقية ومحاكمات عادلة بما يتماشى مع أعلى المعايير الدولية. ونرحب أيضا بالجهود التكميلية التي تبذلها الحكومة لإقامة العدالة، بما في ذلك اعتماد قانون للعدالة الانتقالية والخطوات المتخذة لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على السواء.

وغني عن البيان أنه يجب مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في التعامل مع المحتجزين. ولذلك، من المهم أن الحكومة نجحت في إحراز تقدم نحو توسيع نطاق سيطرتها على مرافق الاحتجاز المعروفة في جميع أنحاء البلد وعلى عدد من المحتجزين، وأنها أعادت تأكيد التزامها بإغلاق جميع مراكز الاحتجاز غير الرسمية وغير المعترف بها في أقرب وقت ممكن واتخاذ خطوات للحد من سوء المعاملة.

ختاما، نثني على السلطات الليبية لالتزامها بالتحقيق في الحوادث التي حددتها لجنة التحقيق الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نتطلع أيضا إلى تقييم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن ما إذا كان ينبغي أن يجري تحقيقات من جانبه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): يطيب لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر وأنا واثق من أن حكمتكم ستقود أعمال المجلس إلى أفضل النتائج.

اسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الإعلامية الهامة. وأريد أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على الجهود التي قام بها هو وفريقه في إطار الولاية الموكلة للمحكمة الجنائية الدولية من أجل تحقيق العدالة ووقف انتهاكات حقوق الإنسان ومنع الإفلات من العقاب. كما أشيد بمهنيته العالية التي ساعدت السلطات الليبية في انتهاج الطريق الصحيح لتحقيق العدالة ومنع الإفلات من العقاب، هي أهداف سامية تسعى السلطات الليبية إلى تحقيقها رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها.

كما أود أن أثني على تدخل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا في ذروة أعمال القمع والقتل التي كان يتعرض لها الشعب الليبي وإصدارها لمذكرات الاعتقال التي كان لها أثر إيجابي في زيادة تصميم الشعب الليبي على التصدي لجرائم الطاغية القذافي، وكانت خطوة هامة على طريق تفعيل مبدأ الحق في الحماية من خلال مكافحة الإفلات من العقاب.

لقد ثار الشعب الليبي في السابع عشر من شباط/فبراير ٢٠١١ ضد نظام القذافي، ثار لاستعادة الحقوق والكرامة وتحقيق العدالة لجميع المواطنين بعد عقود طويلة من الظلم وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتدرك السلطات الليبية، بعد نجاح الثورة، أهمية تحقيق العدالة في بناء الدولة الجديدة الديمقراطية. كما تدرك الترابط الوثيق بين العدالة وحقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والأمن والتنمية. ومن ثم فقد وضعت العدالة على رأس أولوياتها، وقامت بإجراء الإصلاحات القضائية اللازمة، وأهمها صدور قانون فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية وفقا للإعلان الدستوري بشأن استقلال القضاء. كما تم إلغاء المحاكم الخاصة والاستثنائية، وتطهير الجهاز القضائي من بعض القضاة الفاسدين، ونستطيع الآن القول أن جهاز القضاء في ليبيا قد تم تفعيله على أسس جديدة وأصبح جاهزا لإجراء محاكمات عادلة ونزيهة وفقا للمعايير الدولية.

لقد تعاونت السلطات الليبية مع المحكمة الجنائية الدولية، وزودتها بالشهود والأدلة التي بناء عليها أصدرت مذكرات التوقيف بحق معمر القذافي وسيف القذافي وعبد الله السنوسي، وتقدر الحكومة الليبية والشعب الليبي الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المحكمة في حالة عدم وجود نظام قضائي وطني فعّال.

ولا يوجد في ليبيا أي موقف سلبي من المحكمة، لا على الصعيد الرسمي، ولا على الصعيد الشعبي، ولكن المعطيات على الأرض تغيرت وكان لزاما على الحكومة الليبية أن تأخذ ذلك في الاعتبار، وخاصة المعطيات الآتية: أولا، إن النظام القضائي الوطني تم إصلاحه وأصبح جاهزا لإجراء محاكمات عادلة وشفافة، وتتوفر فيها كل الضمانات التي تنص عليها القوانين والأعراف الدولية بما في ذلك توفر محامي الدفاع وحضور المراقبين الدوليين. ثانيا، حساسية الوضع الداخلي ووجود إجماع لدى الشعب الليبي على محاكمة كبار مسؤولي النظام السابق في ليبيا. ثالثا، إن ليبيا ليست طرفا في نظام روما الأساسي، والمسؤولية الأساسية في التصدي للجرائم الخطيرة تقع على القضاء الوطني وإن دور المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظام روما دور تكميلي للقضاء الوطني. رابعا، إن الهدف النهائي للمحاكمات هو تحقيق العدالة، وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا بغض النظر عن مكان المحاكمات أو أسماء القضاة. خامسا، شروع النائب العام الليبي، يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في التحقيق في الجرائم الخطيرة التي يشتبه في أن سيف الإسلام القذافي قد ارتكبها، وكذلك شروع النائب العام العسكري في التحقيق في الاتهامات الموجهة إلى عبد الله السنوسي.

وبناء على ذلك فقد قدمت الحكومة الليبية، يوم ١ أيار/مايو ٢٠١٢، طلبا للمحكمة الجنائية الدولية للطعن في مقبولية الدعوى في حالة سيف الإسلام القذافي وفقا للمادة ١٩-٢ (ب) من نظام روما الأساسي، مؤكدة أن القضية غير مقبولة لأن النظام القضائي الليبي يحقق بنشاط مع سيف القذافي، وعبد الله السنوسي، لمعرفة المسؤولية الجنائية عن التهم الموجهة إليهما، والتي تعتبر جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق، أو ممنهج ضد المدنيين الليبيين، وتشمل جرائم ارتكبت قبل وبعد ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

وهذا الطلب يؤكد أن السلطات القضائية الليبية مصرّة على إجراء المحاكمة في ليبيا. إن وثائق المحاكمات وأقوال المتهمين والشهود جزء من تاريخ ليبيا، ولذلك فإن كل الليبيين حريصون على إجراء المحاكمات في ليبيا. وتأمل السلطات الليبية أن تستمر في تلقي الدعم والتعاون من مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية لعقد المحاكمات في ليبيا وفقا للمعايير الدولية.

وهنا أريد أن أشير إلى القلق الذي يبديه البعض من حين إلى آخر من عدم وجود محام لسيف القذافي، وأريد أن أُطَمْئِن الجميع إلى أن سيف القذافي سيكون له محام لأن القانون الليبي لا يسمح بمحاكمة أي متهم في القضايا الجنائية إلا بحضور محام يدافع عنه. ومسألة تعيين محام هي مسألة تخصُّ سيف الإسلام القذافي الذي لا يزال إلى الآن يرفض تعيين محام للدفاع عنه. والمسألة لا تخص السلطات الليبية وإنما تخص المتهم نفسه، ولا توجد أي عوائق أمام تعيين محام.

وبالنظر إلى العدد الكبير للمعتقلين الذين يشتبه في ارتكابهم لجرائم، وصعوبة محاكمة كل الحالات في نفس الوقت فقد قررت السلطات القضائية الليبية الاقتداء بما ورد في ورقة السياسة التي أصدرها مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التي تنص على ما يلي:

”كقاعدة عامة فإن مكتب المدعي العام يجب أن يركز جهود وموارد تحقيقاته ومحاكمته على

أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية مثل قادة الدولة أو المنظمة الذين يزعم مسؤوليتهم عن تلك الجرائم''.

ومن ثم ستتركز التحقيقات والمحاكمات في المرحلة الأولى على سيف القذافي وعبد الله السنوسي وعدد محدود من القيادات السياسية والأمنية الأخرى مثل البغدادي المحمودي والتهامي خالد، على أساس أن التخطيط والتنظيم والتحريض على ارتكاب الجرائم يتم على هذا المستوى.

أما الحالات الأخرى، بصورة عامة، فسيتم التعامل معها في إطار خطة متكاملة للعدالة الانتقالية، بما يحقق العدالة، ويقضي على الإفلات من العقاب، ويحقق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلم الاجتماعي.

وتدرك السلطات القضائية الليبية أهمية النظر في المزاعم بارتكاب قوات الثوار لجرائم التعذيب ضد المعتقلين. وسوف تتعامل معها بطريقة مناسبة آخذة في الاعتبار الظروف السائدة، والتزامها باحترام حقوق الإنسان، والابتعاد عن الممارسات السابقة لنظام الطاغية القذافي الذي سمح بالإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبتها قواته ورجال أمنه.

أما المزاعم المتعلقة بارتكاب قوات منظمة حلف شمال الأطلسي لجرائم ضد المدنيين في ليبيا، فإن السلطات الليبية مقتنعة ومتأكدة من أن الخطط التي وضعها قادة منظمة حلف شمال الأطلسي كانت تهدف فقط لحماية المدنيين من العنف الذي تمارسه ضدها قوات الطاغية القذافي. ومع ذلك، فقد أظهرت التحقيقات الأولية حدوث أخطاء نتج عنها سقوط بعض المدنيين قتلى، وهي أخطاء تحدث في كل الحروب. وحسب خبرائنا العسكريين، فإن الأخطاء كانت أقل مما كان مُتوقعا بالنظر إلى أن الطاغية القذافي حرص في الشهور الأخيرة من الثورة على حماية مراكز السيطرة والقيادة لقواته بالمنشآت المدنية والتجمعات السكنية. وفي كل الأحوال، ستجري السلطات الليبية المزيد من التحقيقات بخصوص حوادث محددة، وقد تطلب تعاون الدول المعنية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي إذا استدعت الضرورة ذلك. وسوف تتخذ السلطات الليبية الإجراءات اللازمة بعد انتهاء التحقيقات، بما في ذلك إمكانية تقديم التعويضات للمتضررين.

وبصورة عامة، لدى السلطات الليبية على المستوى المحلي والوطني خطة لإحصاء كل القتلى والمتضررين خلال الثورة، ومعرفة ملابسات وفاتهم ومكانها، بغض النظر عن الطرف الذي كانوا يحاربون معه، أو ما إذا كانوا مدنيين لا يحاربون أصلا، لأنهم جميعا من أبناء الشعب الليبي ومصيرهم جزء هام من تاريخ ليبيا، وتسعى السلطات ومنظمات المجتمع المدني إلى تسجيله بطريقة صحيحة، والتعامل مع ما نتج عنه من تبعات بطريقة تصون وحدة الشعب، وتشجع على تجاوز الماضي والتركيز على المستقبل.

وأخيرا، أريد أن أؤكد أن السلطات الليبية تحرز تقدما مستمرا في السيطرة على مراكز الاحتجاز ومراقبتها، وتنوي أن يتم مع نهاية هذا العام نقل جميع مراكز الاحتجاز إلى سلطة الحكومة المركزية، وهو نفس الموعد المستهدف لحل جميع المجموعات المسلحة وتولي الجيش الوطني والشرطة للمهام التي لا يزال الثوار يقومون بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.